ضمير الفصـــل بين ابن هشام والنحاة

مدرس مساعد رقية يوسف داخل
جامعة القادسية/ كلية الآداب

الملخص

ضمير الفصل من الموضوعات التي اختلف فيه النحاة كثيرًا, ولاسيما أن الخلاف هو بين مدرستين نحويتين هما مدرسة البصرة ومدرسة الكوفة, واختير ابن هشام كون فصل القول تفصيلًا منطقيًا في ضمير الفصل, إلا أنه نجده احيانًا عدّه ينقل آراء للعلماء ويسردها سردًا دون أن يعير أهمية لقضية الترجيح بين تلك الآراء التي يوردها وزعمي أنه ترك الحكم للقارئ والترجيح لمن يقرأ تلك الآراء.

المقدمة

نبعت أهمية الموضوع من الخلاف بين علماء اللغة في ضمير الفصل ولا سيما مقارنة ابن هشام وآرائه بآراء النحاة, فضمير الفصل هو نوع من ضمائر الرفع المنفصلة في اللغة العربية, وسندرس الخلافات بين النحاة, التي تباينت في إظهار مقدرتهم ولعل التباين في الآراء ناتج من النظر إلى الضمير من حيث اللفظ أو المعنى.

تعريفه :

ومن الملاحظ عزوف ابن هشام عن ذكر أي تعريف لضمير الفصل وسنعرض لآراء جملة من علماء اللغة, ومنهم ابن الحاجب, إذ يقول في توصيف ضمير الفصل: "صيغة مرفوع منفصل مطابق للمبتدأ" [1], أما الرضي فقد علق على كلام ابن الحاجب, إذ قال: "صيغة مرفوع, ولم يقل ضمير مرفوع؛ لأنه اختلف فيه, كما يجيء, هل ضمير أو لا ويمكن الاختلاف في أنه صيغة ضمير مرفوع" [2], إن الرضي ذكر التفاته قيمة هي أن ابن الحاجب تجنب ذكرُ مصطلح (ضمير) واكتفى بلفظ (صيغة مرفوع), ومن خلال تعليقه يتضح أنه يفضل تحديد المصطلح على أنه (ضمير), فهو أوجهه من أن يقال عنه (صيغة مرفوع), أي هو ضمير مرفوع.

ومن الذين أكدوا على مصطلح (ضمير) السيوطي بالضمير, إذ قال: "ضمير رفع مُنْفَصِل يَقع مطابقا لمعْرِفَة قبل مُبْتَدأ أَو مَنْسُوخ بعده معرفَة" [3].

وذهب الدكتور مهدي المخزومي إلى ما ذهب إليه السيوطي في وصفه بالضمير بقوله: "الضمير اللاغي الذي يتوسط بين المبتدأ والخبر, واسم كان وخبرها وكذا بقية النواسخ, والعماد عنده من عبارات الكوفيين كما أن الفصل من عبارات البصريين"[4], ومن المرجح أنه ضمير رفع منفصل كون أغلب العلماء يجمعون على أنه ضمير رفع منفصل.

الخلاف في طبيعته أحرف هو أم اسم :

اختلف النحويون في طبيعة ضمير الفصل, فمنهم من ذهب إلى أنه اسم, في حين ذهب فريق آخر إلى حرفيته, نبدأ ابن هشام نجده يعرض لآراء النحاة حول ضمير الفصل في كونه اسماً أو حرفاً فقال: "زعم البصريون أنه لا محل له, ثم قال اكثرهم : إنه حرف, فلا إشكال, وقال الخليل: اسم ونظيره على هذا القول أسماء الأفعال" (5), ويتضح مما تقدم أن من عدَّه لا محل له أو هو حرف فلا إشكال فيه من حيث المكانة الإعرابية والرأي الثاني الذي عدَّه كونه اسم فهو شبيه بأسماء الأفعال على رأي الخليل.

أما إذا رجعنا إلى الأوائل وجدنا في المدونة النحوية يوصف بالأسمية عند الخليل وسيبويه, جاء في الكتاب: "هذا باب ما يكون فيه هو, وأنت, وأنا, ونحن, اخواتهن فصلاً" (6).

ويرى الرضي أن ضمير الفصل حرف ويعلل حرفتيه, وذلك لأدائه وظيفة الحرفية, إذ قال: "لما كان الغرض المهم من الإتيان بالفصل ما ذكرنا, أي دفع التباس الخبر الذي بعده بالوصف, هذا هو معنى الحرف؛ أعني إفادة المعنى في غيره, صار حرفًا وانخلع عنه لباس الأسمية, فلزم صيغة معينة, أي صيغة الضمير المرفوع" (7).

ونقل الرضي عن البصريين, بأنه اسم زائد لا محل له من الإعراب, إذ قال: "والأظهر عند البصريين أنه اسم ملغى بمنزلة (ما) إذا الغيت في نحو إنما"(8).

ويرى ابن يعيش ان جعل الضمير فصلٍ يسلبه معنى الاسمية ويصيره اقرب إلى الحرف منه إلى الاسم, وبذلك يكون, فلا موضع له من الاعراب , فقال: "واذا جعلته فصلا فقد سلبته معنى الاسمية, وابتززته إياه وأصرته إلى حيز الحروف, وألغيته كما تلغى الحروف" (9).

ولكن من خلال وصفه بـ (الضمير) يوحي لنا باسمية ضمير الفصل؛ لأنه من المعلوم أن الضمائر تعدُّ من قبيل الأسماء لا الحروف.

الخلاف في تسميته

أُختلف في التسميه فالبصريون يسمونه فصلاً, والكوفيون يسمونه عمادًا وعلل ابن هشام ذلك بقوله: "سمي فصلًا ؛ لأنه يفصل بين الخبر والتابع, وعمادًا؛ لأنه يعتمد عليه معنى الكلام" (10) .

نقل ابن السراج عن الفراء تسميه الكوفيين بأنه عماد, إذ قال: "وقال الفراء: أدخلوا العمادَ ليفرقوا بين الفعل والنعت؛ لأنك لو قلت: زيدٌ العاقل لأشبه النعت, فإذا قلت: زيدٌ هو العاقل قطعت "هو" عن توهم النعتِ" (11).

أما الأنباري فصل القول في تسميته فصلًا أو عمادًا لأنه يفصل بين النعت والخبر بشرط أن يكون الخبر مضارعًا لنعت الاسم كي يخرج من معنى النعت, وليس له موقع من الإعراب، وأطلق عليه الكوفيون عماداً, ويفصل بين النعت والخبر وله موقع من الإعراب, وذهب بعضهم إلى أن حكمه حكم ما قبله، وذهب بعضهم إلى أن حكمه حكم ما بعده, واحتج الكوفيون أن حكمه حكم الذي

قبله؛ لأنه توكيد لما قبله إذن فهو تابع في إعرابه, وكذلك العماد يجب أن يكون تابعًا في إعرابه, أما من ذهب إلى أن حكم ضمير الفصل حكم ما بعده حجته؛ لأنه هو وما بعده كالشيء الواحد فوجب أن يكون حكمه بمثل حكمه, أما حجة البصريون إن لا موقع له من الإعراب, وذلك لدخوله لمعنى الفصل بين النعت والخبر ولهذا سمي ضمير فصل كدخول الكاف في (تلك وذلك)" [12].

علل الرضي تسميته بالفصل, أو عماد, إذ قال: "سمي فصلًا؛ لفصله الاسم الذي قبله عمّا بعده بدلالته على أنه ليس من تمامه, بل هو خبره ومآل المعنيين إلى شيء واحد إلا أن تقديرهما احسن من تقديرهم, والكوفيون يسمونه عمادًا؛ لكونه حافظًا لما بعده حتى لا يسقط عن الخبرية" [13].

وذكر الأشموني تسمية النحويين بالفصل أو العماد, بقوله: " فتسميته ضميرًا مجاز علاقته المشابهة في الصورة. وسمي ضمير الفصل لفصله بين الخبر والصفة في نحو زيد هو القائم، وعمادًا لاعتماد المتكلم عليه في رفع الاشتباه بين الخبر والصفة" [14].

ومما تقدم فأن ترجيح مصطلح (الفصل) أولى من مصطلح (العماد) كون أن الفصل يذهب بالذهن إلى قرب الضمير من الحرف على حساب الاسم في حين أن العماد يصرف الذهن إلى تعلق الضمير بما قبله وبعده وعليه فأن القائلين بمصطلح (العماد) لم يجرون الذهن إلى كون ضمير معربًا في حين ضمير الفصل عند القائلين بمصطلح (الفصل) لا محل له من الإعراب لحرفيته.

الخلاف في المحل الإعرابي :

إن الخلاف في طبيعة ضمير الفصل قاد إلى الخلاف في محله الاعرابي, فقد عرض ابن هشام لآراء النحاة ولم يثبت رأيه, إذ قال: "زعم البصريون أنه لا محل له, ثم قال اكثرهم : إنه حرف, فلا إشكال, وقال الخليل: اسم ونظيره على هذا القول أسماء الأفعال فيمن يراها غير معمولة لشيء, وأل الموصولة, وقال الكوفيون: له محل, ثم قال الكسائي: محلُّه بحسب ما بعده, وقال الفراء: بحسب ما قبله, فمحله بين المبتدأ والخبر رفع, وبين معمولي ظن نصب, وبين معمولي كان رفع عند الفراء, ونصب عند الكسائي, وبين معمولي إنَّ بالعكس"[15].

فنلحظ أن ابن هشام اكتفى بنقل آراء النحاة البصريين والكوفيين, ولم يرجح أحدهم .

وهناك ثلاثة مذاهب من النحاة في محل ضمير الفصل وكالآتي :

1- انه حرف لا محل له من الاعراب, وعليه اغلب النحاة القدامى [16].
2- انه اسم لا محل له من الاعراب, وهذا راي الخليل وسيبويه وطائفة من البصريين[17].
3- انه اسم له محل من الاعراب , ثم اختلف في هذا المحل, فرأى بعضهم ان حكمه حكم ما قبله لأنه توكيد لما قبله, ورأى آخرون أن حكمه حكم ما بعده [18].

شروط ضمير الفصل :

اشترط ابن هشام لضمير الفصل ستة شروط [19], هي:

فيما قبله أمران :

1- كونه مبتدأ في الحال أو في الأصل, نحو قوله تعالى: (أولئك هم المفلحون)[20].

2- كونه معرفة وأجاز الفراء أن يكون نكرة واستدل بقوله تعالى: (أن تكون أمة هي أربى من أمة) [21] بنصب (أربى) على أن الضمير (هي) فصل أو عماد على تسمية الكوفيين [22].

وشرط فيما بعده أمران:

1- كونه خبراً لمبتدأ في الحال أو في الأصل.

2- وكونه معرفة أو كالمعرفة في أنه لا يقبل أل في خيراً وأقل, وشرط الذي كالمعرفة أن يكون اسماً وألحق الفعل المضارع بالاسم وذلك لشبه المضارع بالحركات والسكنات بالفعل المضارع وأجاز العكبري أن يكون الضمير في قوله تعالى: (ومكر أولئك هو يبور) [23], فصلًا أو توكيدًا [24].

ويشترط في نفسه أمران :

1- أن يكون بصيغة المرفوع .

2- أن يطابق ما قبله

أما النحويون فذكروا شرائط عدة للضمير حتى يوصف بأنه ضمير فصل منها: أن يكون مرفوعا, منفصلًا , واقعًا بعد الابتداء, أو نواسخه داخلًا على المعرفة, أو ما يقارب المعرفة, وعليه منعوا الفصل بين النكرات, أو المعرفة والنكرة قال سيبويه: "إنما يكون الفصل في الأفعال التي الأسماء بعدها بمنزلتها في الابتداء" [25].

وظيفة ضمير الفصــل :

ذكر النحويون وظائف عدة لضمير الفصل, فصل الخبر عن النعت, والتأكيد, والاختصاص وهذا ما أكده ابن هشام فضمير الفصل له ثلاث وظائف [26], هي:

أحدهما: لفظي وهو الإعلام من أول الأمر بأن ما بعده خبر لا تابع.

الثاني: معنوي, هو التوكيد وأنه لا يجمع هو والتوكيد معًا فلا يقال: زيد نفسه هو الفاضل, وسماه الكوفيون دعامه, لأنه يدعم به الكلام, أي يقوى ويؤكد.

الثالث: معنوي أيضًا, الاختصاص, والبيانيون يقتصرون على هذه الفائدة.

وذكر الزمخشري وظيفة ضمير الفصل بقوله: "ويتوسط بين المبتدأ وخبره قبل دخول العوامل اللفظية وبعده إذا كان الخبر معرفة أو مضارعاً له في امتناع دخول حرف التعريف عليه كأفعل من كذا أحد الضمائر المنفصلة المرفوعة، ليؤذن من أول أمره بأنه خبر لا نعت، وليفيد ضرباً من التوكيد" [27], نلحظ أن أغلب النحاة قصر ضمير الفصل على فائدة لفظية واحدة وهي الإعلام بأن ما بعد ضمير الفصل خبر لا تابع.

ذكر ابن هشام رأى تفرد به الزمخشري عن غيره باكتمال الرؤية حول وظائف ضمير الفصل وأثره في أداء المعنى, وذلك من خلال تناوله لضمير الفصل في الآية الكريمة: (أولئك هم المفلحون), فقال: "وذكر الزمخشري الثلاثة في تفسير (وأولئك هم المفلحون) فقال: فائدة الدلالة على أن الوارد بعده خبر لا صفة, والتوكيد, وإيجاب أن فائدة المسند ثابتة للمسند إليه دون غيره" [28], تفرد الرأي مع الرجاحة فيما تقدم من قول الزمخشري حيث فصل دلالات ضمير الفصل على ثلاثة أحوال المذكورة أنفًا.

تدخل اللام بعد إن المكسورة على أسمها المفصول وتدخل على ضمير الفصل وإن كان الخبر جملة أسمية جاز دخول اللام على أول جزئي الجملة وعلى الثاني ودخولها على الأول أولى وذلك لوروده في الجملة الفعلية [29].

واتفق الجمهور على أن فائدة ضمير الفصل إعلام السامع بأن ما بعده خبر لا نعت, وكذلك التوكيد وأضاف البلاغيون الاختصاص [30].

وجاء في حاشية الصبان أنه فائدته هي: "قصر المسند على المسند إليه, وهذا إنما يتأتى فيما الخبر فيه نكرة وإلا فتعريف الخبر بلام الجنس يفيد قصره على المبتدأ وإن لم يكن معه ضمير فصل مثل: (زيد الأمير وعمرو الشجاع) وتعريف المبتدأ بلام الجنس يفيد قصره على الخبر وإن كان معه ضمير الفصل نحو: (الكرم هو التقوى) أنه قد يأتي للتخصيص أي قصر المسند على المسند إليه نحو زيد هو أفضل من عمرو وزيد هو يقاوم الأسد, واحيانًا يكون غرضه لمجرد التأكيد إذا كان في الكلام ما يفيد قصر المسند على المسند إليه نحو: (إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاق) [31], أي لا رزاق إلا هو أو قصر المسند إليه على المسند نحو الكرم هو التقوى أي لا كرم إلا التقوى"[32].

وللرضي رأي في الغرض من ضمير الفصل, إذ قال: "فالغرض من الفصل في الأصل فصل الخبر عن النعت, فكان القياس ألا يجيء إلا بعد مبتدأ بلا ناسخ أو منصوب بفعل قلب, بشرط كونه معرفه غير ضمير, وكونه خبره ذا لام تعريف, صالحًا لوصف المبتدأ به, وذلك لأنه إذا دخل على ناسخ يتميز به الخبر عن النعت بسبب تخالف إعرابيهما نحو كان, أو إن, أو ما الحجازية لم يحتج إلى الفصل, إذا كان المبتدأ نكرة لم يؤتَ بالفصل؛ لأنه يُفيد التأكيد, ولا تؤكد النكرة إلا بما سبق استثناؤه, في باب التأكيد, إنما قلنا إن الفصل يُفيد التأكيد؛ لأن معنى زيد هو القائم زيد نفسه قائم, ولكنه ليس تأكيدًا؛ لأنه يجيء بعد الظاهر, والضمير لا يؤكد به الظاهر, فلا يقال مررت بزيد هو نفسه" [33].

مواضع ضمير الفصل

هناك مواضع لضمير الفصل اشتهرت بين علماء اللغة وهي:

- بين المبتدأ والخبر, نحو قوله تعالى: (فالله هو الولي وهو يحي الموتى)[34].

- بين اسم إن وخبرها أو بين إحدى أخواتها وخبرها, نحو قوله تعالى: (نبئ عبادي أني أنا الغفور الرحيم) [35], (ويعلمون أن الله هو الحق المبين)[36].
- بين اسم كان وخبرها أو بين اسم إحدى أخواتها وخبرها, نحو قوله تعالى: (إن كان هذا هو الحق من عندك) [37].
- بين مفعولي ظن, أو بين إحدى أخواتها مثل قوله تعالى: (ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرًا لهم) [38].

وذكر ابن هشام أن هناك رأيًا للأخفش بأنه جوار وقوع ضمير الفصل بين الحال وصاحبها فيمن نصب أطهر من قوله تعالى: (هؤلاء بناتي هن أطهرَ لكم)[39], فـ (هؤلاء بناتي) جملة والضمير (هن) فيكون إعرابه إما توكيد لضمير مستتر أو مبتدأ و (لكم) خبر وفي كلا الاحتمالين تكون (أطهر) حال [40], واعترض ابن هشام على رأي الأخفش وذلك بقوله: "وفيهما نظر, إما الأول فلأن بناتي جامد غير مؤول بالمشتق, فلا يتحمل ضميرًا عند البصريين, أما الثاني فلأن الحال لا يتقدم على عاملها الظرفي عند أكثرهم" [41].

ونقل السيوطي رأي الأخفش في كتابه همع الهوامع, إذ قال: "وَذهب الْأَخْفَش إِلَى جَوَاز وُقُوعه بَين الْحَال وصاحبها كَقِرَاءَة (هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هن أطهر لكم) هود: 78 بِنصب أطهر وَتقول هَذَا زيد هُوَ خيرا مِنْك"[42]

الخاتمة

توصل البحث إلى جملة من النتائج هي:

- لم نجد تعريفًا لضمير الفصل عند ابن هشام غير أننا وجدنا تعريف ضمير الفصل عند كثير من النحاة.

- وجد البحث أن ابن هشام لم يرجح رأيًا في طبيعة الضمير هل هو اسم أو حرف, وهذا ما جعل النحاة يختلفون في محله الإعرابي.

- البصريون يسمونه فصلًا؛ لأنه يفصل بين الخبر والنعت, والكوفيون يسمونه عمادًا؛ لأنه يعتمد عليه الكلام في اداء المعنى, وخلاف الكوفيون عن البصريين راجع إلى اختلاف تسمية المصطلح ورغم ذلك فأن العماد يوحي بامكانية أن يكون الضمير معربًا في حين أن الفصل يذهب بالذهن إلى أنه لا محل له من الإعراب.

-وجدت البحث أن هناك شرط لضمير الفصل وفصل القول بها ابن هشام على خلاف النحاة فأنهم لم يفصلوا القول ونجدها مبعثرة في كتبهم.

-نلحظ أن ابن هشام جمع وظائف ضمير الفصل ولم يردها الكثير من النحاة.

الهوامش

,) الكافية في علم النحو والشافية في علمي التصريف والخط 33

,) شرح الرضي على الكافية ¡/ 168

,) همع الهوامع . 274

,) مدرسة الكوف , . مهدي المخزومي 312 .

,) مغني اللبيب ¡/ 571 .

,) الكتاب ¡/ 389 .

,) شرح الرضي على الكافية . / 175

,) شرح الرضي على الكافية . / 76 .

,) شرح المفصل ¡/ 113 .

,0) مغني اللبيب ¡/ 570

,1) الأصول في النحو ¡/ 125

,2) ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف ¡/ 579

,3) شرح الرضي على الكافية ¡/ 170

,4) حاشية الصبان . / 417

,5) مغني اللبيب ¡/ 571

,6) شرح الرضي على الكافي . / 26 .

,7) الكتاب ¡/ 390 .

,8) المصدر نفسه ¡/ 50 .

,9) ينظر: مغني اللبيب 68, مختصر مغني اللبيب . / 43 .

,0) الأعراف 157

,1) النحل 92

,2) ينظر: معاني القرآن, الفراء ¡/ 113

,3) فاطر 10

,4) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ¡/ 1073

,5) الكتاب ¡/ 387 .

,6) ينظر: مغني اللبيب ¡/ 571

,7) المفصل في صنعة الإعراب ا/ 172 الكشاف . 161 , شرح المفصل ¡/ 329 .

,8) مغني البيب ¡/ 571

9) ينظر: همع الهوامع . / 503

[0]) ينظر: همع الهوامع 1/ 276

[1]) الذاريات 58

[2]) ينظر: حاشية الصبان 417

[3]) شرح الرضي على الكافية 2/ 170

[4]) الشورى 9

[5]) الحجر 49

[6]) النور 25

[7]) الانفال 32

[8]) آل عمران 108

[9]) هود 78

[10]) ينظر: مغني اللبيب 2/ 568

[11]) مغني اللبيب 2/ 568

[12]) همع الهوامع 1/ 276

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم
- الأصول في النحو, أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي (ت 316 هـ), تحقيق: عبد الحسين الفتلي, طبع ونشر مؤسسة الرسالة, بيروت, ط3, 417 هـ – 1996 م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين, أبو البركات بن الأنباريّ (ت 577 هـ), تحقيق: كتور جود مبروك محمد مبروك, راجعه الدكتور عبد رمضان عبد التواب, طبع مكتبة الخانجي, القاهرة, ط1, 2002م.
- التبيان في إعراب القرآن, أبو البقاء عبد الله بن الحسن بن عبد الله العكبري (ت 616 ه), تحقيق علي محمد البجاوي, الناشر, عيسى البابي الحلبي وشركاه, د ط, د ت.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني على الفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني, تحقيق طه عبد الرؤف سعيد, طبع المكتبة التوفيقية, د ط, د ت.

- شرح الرضي لكافية ابن الحاجب, رضي الدين محمد بن الحسن الاستربادي النحوي (ت 586 هـ , دراسة وتحقيق: الدكتور يحيى بشير مصري, طباعة جامعة الأمام محمد بن سعود الإسلامية, ط 1 417 ، - 996 م.
- شرح المفصل جامع الفوائد , موفق الدين يعيش ابن علي بن يعيش النحوي (د 643 هـ), طبع عالم الكتب, بيروت, مكتبة المتنبي, القاهرة, د ط, د ت.
- كافية في علم النحو والشافية في علمي التصريف والخط, جمال الدين عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الإسنوي المالكي المعروف بابن الحاجب (ت 646 ه), تحقيق: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر, طبع مكتبة الآداب, القاهرة, د ط, د ت.
- الكتاب كتاب سيبويه, و بشر عمرو بن عثمان بن قنبر(180 ه), تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون, طباعة مكتبة الخانجي, القاهرة, ط 3 408 هـ 988 م.
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل , أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري جار الله ت 538 هـ , الناشر : دار الكتاب العربي , بيروت , ط 3 1407 هـ
- مختصر مغني اللبيب عن كتاب الأعاريب , محمد بن صالح بن محمد العثيمين ت : 1421 هـ , طبع مكتبة الرشد , ، 1 427 ه.
- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو , كتور مهدي المخزومي , طبع مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر, ، 2 1377 - 1958 ..
- معاني القرآن, و زكريا يحي بن زياد الفراء (ت 207 ه), طبع عالم الكتب, ، 3 , 1403 هـ - 983 م.
- مغني اللبيب عن كتب الاعاريب , جمال الدين ابن هشام الأنصاري د 761) تحقيق : مازن المبارك وحمد علي , طباعة دار في دمشق 964 م .

❖ مفصل في صنعة الإعراب , أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله ت 38 هـ) د ق : ا كتور علي بو ملحم , طبع مكتبة الهلال , بيروت , ، ا 993 م.

❖ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع , عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي ت 11 هـ , تحقيق: عبد الحميد هنداوي , طبع المكتبة التوفيقية مصر , د ط, د ت.